

# توافق مشبوه بين البرلمان والإخوان لتأجيل الانتخابات الليبية

## عقيلة صالح وخالد المشري يدفعان لتمديد السلطة الانتقالية القادمة



هل تكرر مسودة الدستور دولة الميليشيات في ليبيا

وقبل ذلك، أعلن مكون التبو وممثلوه المقاطعون في هيئة الدستور أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً طرح مسودة الدستور للاستفتاء. كما دعا ممثلو الطوارق إلى اتباع الآليات التي أقرها الإعلان الدستوري لإشراك الجميع والابتعاد عن فرض منطق المغالبة، لأن إنجاز دستور توافقي يجد فيه كل ليبي نفسه خطوة أساسية تساهم بشكل فعال في انتشال البلاد من حالة الفوضى التي تعاني منها، وتساهم في تكاتف الجهود من أجل البناء على المشترك، وتباعد شبح الفوضى والتقسيم وتقطع الطريق أمام القوى التي تترصب بوحدة وأمن واستقرار وتقدم ليبيا.

وحذرت أربع منظمات ليبية الأسبوع الماضي من مقترحات الإخوان وتمسكهم بالاستفتاء على الدستور ما يعني تعطيل الانتخابات في عام 2022، معتبرة أن تلك المقترحات إنما تعني الماطلة المتعمدة بعد الإعلان الأممي عن موعد الانتخابات المقرر في ديسمبر القادم.

وقبل ذلك، أعلن مكون التبو وممثلوه المقاطعون في هيئة الدستور أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً طرح مسودة الدستور للاستفتاء. كما دعا ممثلو الطوارق إلى اتباع الآليات التي أقرها الإعلان الدستوري لإشراك الجميع والابتعاد عن فرض منطق المغالبة، لأن إنجاز دستور توافقي يجد فيه كل ليبي نفسه خطوة أساسية تساهم بشكل فعال في انتشال البلاد من حالة الفوضى التي تعاني منها، وتساهم في تكاتف الجهود من أجل البناء على المشترك، وتباعد شبح الفوضى والتقسيم وتقطع الطريق أمام القوى التي تترصب بوحدة وأمن واستقرار وتقدم ليبيا.

وحذرت أربع منظمات ليبية الأسبوع الماضي من مقترحات الإخوان وتمسكهم بالاستفتاء على الدستور ما يعني تعطيل الانتخابات في عام 2022، معتبرة أن تلك المقترحات إنما تعني الماطلة المتعمدة بعد الإعلان الأممي عن موعد الانتخابات المقرر في ديسمبر القادم.

وتنحدر منها أغلب عناصرها القيادية، ومنح المنطقة الشرقية منصب رئيس المجلس الرئاسي الذي سيكون ضعيفا وفاقدًا للمصالحات المهمة.

ويضيف المراقبون أن جماعة الإخوان تدرك أن أي استفتاء منتظر على الدستور، سيواجه عدا من العراقيل نظرا لرفضه من أغلب فعاليات المجتمع الليبي.

وفي حالة تنظيم الاستفتاء ستكون (الجماعة) أمام أمرين كلاهما جيد بالنسبة إليها، فتمريه يخدم مصالحها بمنحها شرعية العمل السياسي وتشجيت مراكز الحكم كما هو الحال بالنسبة إلى الدستور التونسي الذي يخدم مصالح حركة النهضة، أما رفضه، فيعني تأخير الانتخابات إلى أجل غير مسمى، بما يمنحها فرصة الاستمرار في ما هي عليه منذ سنوات من السيطرة على مفاصل الحكم عبر أدواتها الداخلية وحلفائها الإقليميين.

وستنعد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية بمدينة

وتنحدر منها أغلب عناصرها القيادية، ومنح المنطقة الشرقية منصب رئيس المجلس الرئاسي الذي سيكون ضعيفا وفاقدًا للمصالحات المهمة.

ويضيف المراقبون أن جماعة الإخوان تدرك أن أي استفتاء منتظر على الدستور، سيواجه عدا من العراقيل نظرا لرفضه من أغلب فعاليات المجتمع الليبي.

وفي حالة تنظيم الاستفتاء ستكون (الجماعة) أمام أمرين كلاهما جيد بالنسبة إليها، فتمريه يخدم مصالحها بمنحها شرعية العمل السياسي وتشجيت مراكز الحكم كما هو الحال بالنسبة إلى الدستور التونسي الذي يخدم مصالح حركة النهضة، أما رفضه، فيعني تأخير الانتخابات إلى أجل غير مسمى، بما يمنحها فرصة الاستمرار في ما هي عليه منذ سنوات من السيطرة على مفاصل الحكم عبر أدواتها الداخلية وحلفائها الإقليميين.

وستنعد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية بمدينة

تتوجس أوساط سياسية من إمكانية العودة بالأزمة الليبية إلى مربع الصفر، بعد اتفاق الأطراف الليبية في مدينة الغردقة المصرية، الأربعاء، على إجراء استفتاء حول الدستور قبل الانتخابات المرتقبة يرفضه الجيش الوطني الليبي والقبائل. وترى هذه الأوساط أن الاتفاق يخدم بدرجة أولى مصالح الإخوان والبرلمان برئاسة عقيلة صالح، حيث يدفعون إلى تمديد السلطة الانتقالية القادمة وتأييد الأزمة لضمان استمرارهم في الحكم.

### الحبيب الأسود

طرابلس - تواجه الأزمة الليبية نذر العودة إلى المربع الأول، بنسب إمكانية تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في موعدها المقرر يوم 24 من ديسمبر القادم، وذلك بعد توصل اللجنة الدستورية خلال اجتماعاتها التي اختتمت، الأربعاء، بالغردقة المصرية إلى اتفاق حول تنظيم استفتاء على مسودة الدستور المرفوضة من البرلمان وقيادة الجيش الوطني الليبي والقبائل والأقليات.

وجاء الاتفاق على هذه الخطوة بناء على القانون الصادر من مجلس البرلمان رقم 6 لسنة 2018، المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2019، مع تعديل المادة السادسة باعتماد نظام الدوائر الثلاث (50 في المئة+1) فقط وإلغاء المادة السابعة منه.

وأكدت في مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية أن "هذه الخطوة الممتدة عبر خطوط الصراع بين الشرق والغرب في ليبيا مصممة على الحفاظ على الوضع الراهن والوصول المتميز إلى خزائن الدولة محذرة من الدول الأجنبية التي تتحدى الموعد النهائي لسحب قواتها ومرتقتها".

ويتهم المتابعون أصحاب المصلحة من تأييد الأزمة بالوقوف وراء إقرار الاستفتاء على مسودة الدستور، ومن بينهم جماعة الإخوان غير المستعدة لوضع رصيدها في ميزان الاختيار الشعبي.

وتزامن الإعلان عن الاتفاق مع تسريب تسجيل صوتي، اعترف فيه رئيس حزب العدالة والبناء النزاع السياسية لجماعة الإخوان محمد صوان، بتورط الجماعة في حرب فجر ليبيا في العام 2014 التي تسببت بفوضى المؤسسات وانقسامها، وتوريط الليبيين في اتفاق الصخيرات، وأنها ماضية في استنساخ التجربة نفسها الآن، مشيراً إلى أن الجماعة ترفض الانتخابات وتشكك في جدواها كون كل الاستطلاعات تشير إلى استحالة فوزها بديمقراطياً.

ويرى مراقبون أن جماعة الإخوان، التي تفقدت إلى الحاضنة الشعبية وشرعية الشارع في أغلب مناطق البلاد، تعمل إلى الدفع بوزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا إلى الإمساك بمقاييد السلطة كرئيس لحكومة تحتكر أغلب المصالحات التنفيذية. وتتطلع الجماعة إلى التخلي وراه من منطلق جهوي، باعتباره ينتمي إلى مدينة مصراتة التي

وفيما رحبت الخارجية المصرية، وقالت إنها "تتطلع إلى استضافة الجولة الثالثة والأخيرة للمسار الدستوري في فبراير المقبل بحضور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا لوضع خارطة الطريق لكل من الاستفتاء والانتخابات"، أكدت مصادر مطلعة لـ "العرب" أن "الهدف من الاتفاق هو تأجيل الانتخابات، وتمديد الفترة الانتقالية الجديدة التي ستشرف عليها السلطات التنفيذية المنتظر انتخابها قريباً وفق الآلية المصايد عليها من قبل لجنة الحوار".

وقالت المصادر إن الطرف المستفيد من اتفاق الغردقة هو الطامع في تأجيل الانتخابات والاستمرار في الحكم، في إشارة إلى مجلس البرلمان برئاسة عقيلة صالح الساعي لتقلد منصب رئيس للمجلس الرئاسي القادم، ومجلس الدولة

ومصادر ترجح وجود توافقات بين عقيلة صالح وخالد المشري تحت رعاية إقليمية للإطاحة بخارطة طريق البعثة الأممية

وقالت المصادر إن الطرف المستفيد من اتفاق الغردقة هو الطامع في تأجيل الانتخابات والاستمرار في الحكم، في إشارة إلى مجلس البرلمان برئاسة عقيلة صالح الساعي لتقلد منصب رئيس للمجلس الرئاسي القادم، ومجلس الدولة

## مساع للحد من السياحة الحزبية في المغرب

لا يمكنها التبراري على مناصب في البرلمان والمجالس الجهوية والمحلية دون استقطاب الأشخاص الذين يملكون قاعدة شعبية تسمح لهم بالظفر بمقعد برلماني. واعتبر رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، في حديثه لـ "العرب"، أن الميثاق بمثابة "فعل استباقي على اعتبار أن حزب "الأصالة والمعاصرة" قد يشهد تحزلاً سياسياً جارفاً مع اقتراب انتخابات 2021، كما أنه "مهّد بانشقاقات جديدة بسبب ما يعيشه من صراعات بين تياراتي الشرعية والمستقبل".

وتوقع لزرق أن "تتم عملية تحزب سياسي جارف من "الأصالة والمعاصرة" تجاه أحزاب الاستقلال والعدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار".

ورغم منع القانون لظاهرة السياحة الحزبية، تتحالف بعض الأحزاب بعدم كشف هوية المنتخبين الذين غيروا طبيعة انتمائهم السياسي، وهو ما حدث داخل "حزب الاستقلال" و"التجمع الوطني للأحرار" مؤخرًا.

ويصن الفصل 61 من الدستور المغربي على أنه مجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن معربا عن أمه في الالتزام بهذه المبادرة "حفاظاً على مصداقية العمل السياسي".

من جهة، أبدى رئيس حزب التجمع للأحرار عزيز أخنوش، التزامه بالوثيقة وعلى الرغم من سعي المعارضة إلى الحد من السياحة الحزبية التي من شأنها أن تضعف حظوظها الانتخابية، يستبعد مراقبون أن يحسّ الخيانت من الظاهرة، حيث أن هناك أطرافاً سياسية

لا يمكنها التبراري على مناصب في البرلمان والمجالس الجهوية والمحلية دون استقطاب الأشخاص الذين يملكون قاعدة شعبية تسمح لهم بالظفر بمقعد برلماني. واعتبر رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، في حديثه لـ "العرب"، أن الميثاق بمثابة "فعل استباقي على اعتبار أن حزب "الأصالة والمعاصرة" قد يشهد تحزلاً سياسياً جارفاً مع اقتراب انتخابات 2021، كما أنه "مهّد بانشقاقات جديدة بسبب ما يعيشه من صراعات بين تياراتي الشرعية والمستقبل".

وتوقع لزرق أن "تتم عملية تحزب سياسي جارف من "الأصالة والمعاصرة" تجاه أحزاب الاستقلال والعدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار".

ورغم منع القانون لظاهرة السياحة الحزبية، تتحالف بعض الأحزاب بعدم كشف هوية المنتخبين الذين غيروا طبيعة انتمائهم السياسي، وهو ما حدث داخل "حزب الاستقلال" و"التجمع الوطني للأحرار" مؤخرًا.

ويصن الفصل 61 من الدستور المغربي على أنه مجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن معربا عن أمه في الالتزام بهذه المبادرة "حفاظاً على مصداقية العمل السياسي".

من جهة، أبدى رئيس حزب التجمع للأحرار عزيز أخنوش، التزامه بالوثيقة وعلى الرغم من سعي المعارضة إلى الحد من السياحة الحزبية التي من شأنها أن تضعف حظوظها الانتخابية، يستبعد مراقبون أن يحسّ الخيانت من الظاهرة، حيث أن هناك أطرافاً سياسية

إشارة للقليل في البلاد عبر بوابة ملف استيراد المركبات".

وعلى شبكات التواصل الاجتماعي انطلقت حملات تدعو إلى إقالة الوزير المتكور، الأمر الذي يدفع في اتجاه التضحية القريبة بحكومة عبدالعزيز جراد، التي فسلت في تنفيذ برنامج الرئيس تبون وافقدت للانسجام والقدرة على معالجة الملفات المستعجلة.

وقال مصدر مطلع لـ "العرب"، إن "مصدر وأجل الحكومة سيحدد خلال عودة الرئيس تبون، من رحلته العلاجية الثانية بالمانيا، وإن تعديلا عميقا سيشكل الحكومة، بداية من رئيس الوزراء نفسه، ولا يبقى إلا عدد محدود من الوجوه الحالية".

ويبدو أن الطلاق بين وزير الصناعة وحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، قد وقع بعد الدعوى القضائية التي رفعها الوزير ضد يوسف نباش، وهو رئيس جمعية مهنية ناشطة في مجال السيارات والمركبات ومناضل في الحزب، على خلفية تصريحات سابقة للرجل حول ما أسماه فيها بـ "التسيير العشوائي للقطاع".

ولا يستبعد أن يكون مصير الحكومة على رأس أوليات الرئيس تبون، بعد عودته المرتقبة خلال الأيام القليلة القادمة للبلاد، بحسب رئاسة الجمهورية التي أعلنت عن "إجرائه لعملية جراحية على مستوى الرجل، وعن عودته القريبة إلى أرض الوطن".

## هل يعجل الاستقطاب الحاد داخل البرلمان الجزائري برحيل الحكومة

للجزائريين، فرغم الأموال المرصودة لعملية الاستيراد هي أموالهم، إلا أن الوزير يتعمد أساليب التعطيم والطرق المشبوهة، مما يعطي الانطباع بأنه لا شيء تغير في ممارسات الحكومة مقارنة مع ما كان سائداً خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة".

وخلال جلسة المساعلة، صرح الوزير أيت علي بأن "الحكومة لم تلغ القانون البرلماني، بل تم إرجاؤه إلى غاية وضع نصوص تنظيمية للحد من التداعيات المنتظرة في أسعار الصرف في السوق الموازية للعملة الصعبة، وأن نواتج خارجية وزبائن محليين يدفعون باتجاه

وملابسات دراسة الملف المعطل منذ سنة.

وكانت وزارة الصناعة قد ذكرت في بيان لها، أنه "تم الترخيص لأربعة متعاملين وطنيين باستيراد المركبات والسيارات، بعدما استوفوا جميع معايير دفتر الشروط، بينما تم رفض ملفين آخرين لنفس الأسباب، وليس من حق العوام الاطلاع على هوية المعنيين في الظرف الراهن".

وهذا البيان أثار حفيظة قطاع عرض من البرلمانيين في الغرفتين وأحزاب سياسية، حيث اعتبر النائب بن زعيم، أن "بيان الوزارة هو إهانة وزدراء

صابر بليدي

الجزائر - تحولت الجلسة البرلمانية لمجلس الأمة الجزائري (الغرفة الثانية للبرلمان)، إلى محاكمة لبعض وزراء حكومة عبدالعزيز جراد، في خطوة تجسد حالة الاستقطاب الحاد بين الطرفين، وتدفع في اتجاه التعجيل بمراجعة ضرورية للطاقت الحكومية، من أجل الحفاظ على الانسجام والإجماع على تنفيذ برنامج الرئيس عبدالمجيد تبون.

واتهم النائب عبد الوهّاب بن زعيم من حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وزير الصناعة فرحات إبراهيم أيت علي، بـ "ممارسة الخطاب الشعبوي وتوزيع التهم الواهية، بدل التفرغ لملفات القطاع العالقة، وعلى رأسها استيراد السيارات المثير للجدل".

وصرح بن زعيم للصحافيين، على هامش الجلسة البرلمانية التي انطلقت الخميس، لتوجيه أسئلة شفوية لبعض وزراء الحكومة، بأن "وزير الصناعة يتعمد ممارسة التعطيم والتكتم على عمل دائرته الوزارية، ولا يتوانى في خرق النصوص التشريعية التي أقرها البرلمان".

وجاء ذلك على خلفية الجدل القائم، حول تعمد وزارة الصناعة عدم الكشف عن هوية المرشحين الأربعة، الذين تم اختيارهم كخطوة أولى لاستيراد السيارات والمركبات من الخارج، الأمر الذي أثار شكوكا حول ظروف



الحكومة تحت مجهر المساعلة